

# نظرات في عطف الجمل ومحلها الإعرابي

الدكتور بهاء الدين عبدالرحمن

## نظرات في عطف الجمل ومحلها الإعرابي

الجملة تتألف من ركنين أساسيين: المسند والمسند إليه والمفرد (١) الذي يقابل الجملة مؤلف من عنصر واحد، والعنصر الواحد لا إسناد فيه.

والمسند إليه في الجملة لا يكون إلا اسماً صريحاً أو مؤولاً أو ما يقوم مقام الاسم وأعني به أي لفظ مفرد أو مركب يراد به الاسم ولا يراد به معناه الأصلي (٢).

والمسند إما اسم أو فعل أو ظرف أو جار ومجرور أو جملة.

فإذا بدئ بالمسند إليه لفظاً أو حكماً فالجملة اسمية وإذا بدئ بالمسند وكان فعلاً فالجملة فعلية.

والرابط الذي يجمع بين المسند إليه والمسند في الجملة الاسمية هو الابتداء، وهو معنوي، ومعنى الابتداء أن تقصد إلى اسم فتذكره لتخبر عنه، أو لتحدث عنه، وهو رابط ضعيف لذلك إذا دخلت على المبتدأ والخبر عوامل لفظية أزالت رابط الابتداء وحكمه، ففي نحو (زيد قائم) تدخل عليه العوامل فتزيل حكم الابتداء، فلو أدخلنا على هذه الجملة فعلاً مناسباً مثل (هبّ) لقلنا هبّ زيد قائماً، فيصير المبتدأ فاعلاً ويصير الخبر حالاً، ولو أدخلنا عليها حرف جر لقلنا مثلاً مررت بزيد قائماً، فيصير المبتدأ مجروراً، مفعولاً في المعنى، ويصير الخبر حالاً، ومثل ذلك لو أدخلنا عليها (كان) وأخواتها وإن وأخواتها وظن وأخواتها.

ولضعف رابط الابتداء جاز في الجملة الاسمية إذا عطف على جملة يماثلها وقد دخلت عليها العوامل فغيرتها - جاز فيها أن تتفكك تبعاً لما

(١) مصطلح المفرد في النحو يطلق على أحد ثلاثة أشياء، المفرد الذي يقابل المثني والجمع، والمفرد الذي يقابل المضاف والشبيه بالمضاف في باب النداء وباب لا التي هي لنفي الجنس، والمفرد الذي يقابل الجملة وشبه الجملة في باب خبر المبتدأ وما يشبهه من الوصف والحال.

(٢) مثل قولنا: ضرب فعل ماض، فـضرب هنا مبتدأ، لأنه المراد لفظه لا معناه، أي هذا اللفظ الذي هو ضرب فعل ماض، ومثل (وإذا قيل لهم آمنوا) ففائب الفاعل هنا لفظ الفعل آمنوا.



قبلها، فإذا عطفنا الجملة السابقة (زيد قائم) على جملة اسمية قد دخلت عليها النواسخ جاز أن تنحل رابطة الابتداء في هذه الجملة، فنقول مثلاً كان عمرو قاعداً وزيدٌ قائماً فيصبح المبتدأ تابعاً لاسم كان، والخبر تابعاً لخبر كان وتزول جملة (زيد قائم) ويصبح الكلام جملة واحدة، وكأنه قيل: كان عمرو وزيدٌ قائماً وقاعداً. ويجوز إبقاء الرابط فيقال كان عمرو قاعداً وزيدٌ قائمٌ.

أما الجملة الفعلية فالرابط بين الفعل والفاعل هو معنى الفاعلية الذي ينشئه الفعل، فذكر الفعل يقتضي أن يكون له فاعل، ولا يتصور الفعل واقعاً أو سيقع بدون فاعل، ولقوة هذا الرابط لا تؤثر العوامل الداخلة على الفعل على ارتباطه بالفاعل، فأينما وقع الفعل احتفظ بفاعله الذي لا ينفك عنه.

فإذا عطفنا جملة فعلية على مثلها احتفظت الجملة المعطوفة بكيانها، ولا يحدث فيها ما يزيل الرابط بين الفعل والفاعل فيها، فنقول: زيد خرج أبوه ودخل أخوه، وكذلك جملة الأمر نحو: زيد أكرم أباه، وكافئ أخاه.

فلا إشكال في الجمل التي أفعالها مبنية لا تظهر عليها حركات الإعراب.

يحدث الإشكال في الجملة التي فعلها مضارع إذا عطفنا على جملة فعلها مضارع قد دخلت عليه العوامل، أما ما لم تدخل عليه العوامل فلا إشكال، فنقول: زيد يخرج أبوه ويدخل أخوه، أما في نحو: زيد لم يخرج أبوه ويدخل أخوه، فيحدث الإشكال، ذلك أن حرف العطف أشركت بين يدخل ويخرج في العامل (لم)، فكيف يقال بعد ذلك إن جملة (يدخل أخوه) معطوفة على جملة (يخرج أبوه)؟ والإشكال يزول إذا علمنا أن عمل (لم) لا يؤثر في علاقة الإسناد بين الفعل وفاعله، فالجزم في الفعل المعطوف لم يُزل كيان الجملة الفعلية (يدخل أخوه) وهذه الجملة لها موضع من الإعراب لا يتأثر بالعوامل التي تدخل على فعلها، وإنما أثر العامل يتناول الفعل فقط، فنقول: إن الفعل يدخل مجزوم بالعطف على يخرج، وفي الوقت نفسه جملة (يدخل



أخوه) معطوفة على جملة (يخرج أبوه)، فهي أيضاً في محل رفع، ولأن الواو أشركت الفعلين في (لم) فالفعلان منفيان.

لكن إذا قلنا زيد لم يخرج أبوه، ويدخل أخوه، وأردنا أن نخبر عن زيد بنفي الخروج عن أبيه وإثبات الدخول لأخيه فعندئذ لا نقول إن (يدخل) معطوف على (يخرج)، وإنما نقول إن جملة (يدخل أخوه) معطوفة على جملة (لم يخرج أبوه) فبقي العطف بين الجمل كما كان، والذي اختلف أننا أردنا إخراج دخول الأخ من النفي، فلم نجزم فعله بـ (لم).

فعطف الجملة الفعلية التي فعلها مضارع على مثلها لا تؤثر فيه عوامل النصب والجزم، فإن أردنا إشراك فعل الجملة المعطوفة في العامل الداخل على فعل الجملة المعطوف عليها، أظهرنا فيه أثر العامل وتبقى الجملة معطوفة، وإن لم نرد الإشراك نرفع فعل الجملة المعطوفة، وتبقى الجملة معطوفة.

وهذا واضح بيّن والإقرار به متعين (كما يقول ابن مالك في آخر احتجاجه) بعد تقرير ما سبق أبين قاعدة المحلّ الإعرابي للجملة.

فالأصل في الجملة ألا يكون لها محل من الإعراب؛ لأن الإعراب خاص بالأسماء المفردة والفعل المضارع الذي أشبه الاسم فأعرب، ولكن الجملة إذا وقعت في موضع خاص بالمفرد وأدّت الوظيفة التي يؤديها المفرد أعطيت الإعراب الذي يستحقه ذلك المفرد، وفيما سوى ذلك الموضع تبقى الجملة على أصلها، وهو أنها لا محل لها من الإعراب، لذلك لا بد من تحديد مواضع المفرد ومواضع الجملة في التراكيب اللغوية المفيدة.

فللمفرد في التراكيب اللغوية المفيدة مواضع عديدة، منها ما يصلح أن تقع فيه الجملة، وتؤدي وظيفته، ومنها ما لا يصلح أن تقع فيه.



فالموضع المخصص للمبتدأ لا يصلح أن تقع فيه الجملة، وكذلك موضع الفاعل، وموضع نائب الفاعل، وهذه مواضع المسند إليه، والمسند إليه لا بدّ أن يكون اسماً صريحاً أو مؤولاً أو مراداً به الاسم المفرد كما ذكرنا في البدء.

وموضع المفعول به خاص بالاسم المفرد، ولا تقع الجملة فيه، إلا الجملة المحكية بالقول، لأنها لفظ من جنس الفعل الواقع عليها، فالمفعول هنا لفظ الجملة لا مضمونها، فعندما نقول: قال زيد: عمرو منطلق، فهو بمثابة أن نقول: قال زيد قولاً أو كلاماً، أما مضمون الجملة فلا يتصور تعدي الفعل قال إليه، فلا يقال: قال زيد انطلقَ عمر؛ لأن الانطلاق لا يقال، وإنما هو فعل تؤديه جوارح أخرى غير اللسان.

والمضاف إليه من خواص الأسماء، فموضعه من المواضع الخاصة بالمفرد، ولا يضاف إلى الجمل إضافة حقيقية ولا لفظية، وتستثنى من ذلك إضافة أسماء الزمان إلى الجمل الفعلية أو الاسمية، وهذه الظروف الزمانية قسمان: قسم يضاف إلى المفرد وإلى الجملة، وقسم يلزم أن يضاف إلى الجملة ولا يضاف للمفرد البتة. فالقسم الأول يجوز أن تجري الجملة فيه على المفرد، وتعطيها إعراب المفرد، لأنها أدت وظيفة المفرد.

وأما القسم الملازم للإضافة إلى الجمل فلا يمكن أن يؤدي وظيفة الاسم المفرد، واستعمال لفظ الإضافة هنا تجوّز وتسامح لبيان الملازمة لا غير، فالجمل الواقعة بعدها في الحقيقة لا محل لها من الإعراب.

والتحقيق أن الجمل الواقعة بعد الظروف الزمانية الملازمة للجمل والواقعة بعد (حيث) الظرف المكاني المبهم جملٌ في حكم صلة الموصول، فهي ليست في محل جر البتة؛ ولذلك نجد النحويين عندما يقدرّون المضاف إليه بعد (إذا) يعدلون عن ذكر (إذا) ويأتون بحين وما أشبهه، فيقولون مثلاً في نحو: سأزورك إذا طلعت الشمس: التقدير سأزورك حين طلوع الشمس، لأنه لا يجوز أن يقال: إذا طلوع الشمس بتاتا.



أما المواضع التي هي للمفرد ويجوز أن تقع فيها الجملة فهي موضع خبر المبتدأ وما أصله خبر المبتدأ، وموضع الحال، وموضع الصفة، فهذه المواضع الثلاثة يجوز أن تقع فيها الجملة، وتؤدي وظيفة المفرد، وتعطى الجملة الحكم الإعرابي للمفرد.

وفيما سوى ذلك فالمواضع للجملة بالأصالة، وحيثما كان الموضع للجملة بالأصالة امتنع أن يكون للجملة الواقعة في محلها الأصلي محلّ من الإعراب، وهذه المواضع هي: ابتداء الكلام أو استئنافه، وموضع صلة الموصول، وموضع الشرط، وموضع جواب الشرط، وموضع جواب القسم، وموضع الاعتراض، وموضع التفسير بالجملة.

أما الجمل التابعة فحكمها حكم الجمل المتبوعة في استحقاق الإعراب أو عدم استحقاقه.

بقي موضع مشكل ألحقه النحويون المتأخرون بالمواضع التي تستحق فيها الجملة الإعراب، وهي جملة جواب الشرط المقترن بالفاء أو (إذا) الفجائية، حيث قالوا: محلها الجزم.

والتحقيق أن هذه الجملة لا محل لها من الإعراب فهي مثل جواب الشرط غير المقترن بالفاء أو (إذا) الفجائية، لأن الموضع الذي وقعت فيه الجملة موضع للجملة بالأصالة وليست من مواضع المفرد قطعاً.

ولكن عدم استحقاقها للإعراب لا يمنع أن يعطف عليها بالجزم، فالعطف ليس على محلها الإعرابي، ولو كانت جملة جواب الشرط مستحقة للإعراب الذي هو الجزم لكان ينبغي أن يكون لها محل من الإعراب في كل حال بالفاء وبدون الفاء، فمهمة الفاء الربط لا غير، وليس لها وظيفة أخرى، ولكان ينبغي أن نقول عند بيان إعراب المضارع الواقع جواباً للشرط إن جزمه بمحله لا بأداة الشرط وفعله، ولكان ينبغي أن يقال في المضارع المعطوف على المضارع الواقع جواباً للشرط إنه معطوف على



محل المضارع لا على المضارع نفسه، وفضلاً عن هذا كله الجزم خاص بالمضارع فكيف يعطى لمحل جملة كاملة مؤلفة من مسند ومسند إليه، هذا ما لا يتصور البتة.

وقد علل عبد القاهر جزم المضارع المعطوف على جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء بأن جملة الجواب وقعت موقع مضارع مجزوم، فصارت فرعاً عنه، وأعطيت حكمه كما في جملة الخبر التي أعطيت حكم الخبر وهو الرفع في نحو: زيد يقوم، لأن جملة يقوم فرع عن (قائم) في (زيد قائم).

ولكن الحقيقة أن جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء لم تقع موقع مضارع مجزوم مستقل عن فاعله ولواحقه، وإنما وقعت موقع جملة تامة من الفعل والفاعل، وهذه الجملة فعلها مضارع مجزوم، فالفعل المضارع المعطوف على جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء في الحقيقة معطوف على فعل مضارع افتراضي من جملة فعلية هي جملة جواب الشرط بالأصالة، وليس معطوفاً على محل الجملة المقترنة بالفاء، فمحلها خاص بالجملة، والمحل الخاص بالجملة لا يستحق الإعراب، ففي قولنا: من يأتي مني فهو مُكْرَمٌ ويفزُّ بالجائزة، يكون الفعل (يفزُّ) معطوفاً على فعل مضارع افتراضي من جملة بديلة لا محل لها من الإعراب، أي: من يأتي يُكْرَمٌ ويفزُّ بالجائزة، وتبقى جملة جواب الشرط المقترنة بالفاء لا محل لها من الإعراب، كما أن جملة الجواب غير المقترنة بالفاء لا محل لها من الإعراب. فتأمل ما تلوته هنا فإنه مكين وبالقبول والاستحسان قمين. والله يهدي إلى الصراط المستقيم.

وكتبه بهاء الدين عبد الرحمن.



هذا الكتاب منشور في

سِبْكَةِ الْأَوْكَةِ

[www.alukah.net](http://www.alukah.net)